

العنف ومظاهره في الأسرة الجزائرية

Violence and its manifestations in the Algerian family

الباحثة نسيمة داود¹/ أ.د. محمد حمداوي²

جامعة مستغانم

تاريخ الاستلام: 2019/12/18

تاريخ القبول: 2020/04/01

تاريخ النشر: 2020/07/30

الملخص : إن الحديث عن ظاهرة العنف لا يجب أن يقتزن بمشاهد الضرب فقط، بل يجب تسليط الضوء أكثر على مظاهر قد بدت لسنوات أمرا اعتياديا أو تصرفا رجوليا، يحاول من خلاله الرجل فرض كيانه أمام مجتمع يسوده النظام الأبوي، والأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر عرفت هذه الظاهرة، التي طالما كانت موضوع دراسة لدى العديد من الباحثين، خاصة مع وجودها داخل أقدم الجماعات الإنسانية ، وهي الأسرة بما لها من خصائص تميزها عن باقي الجماعات الأخرى، ما يجعل من الضروري الإحاطة بها، لفهم أي ظاهرة بشكل أعمق، وقد تبين من خلال الدراسات أن أكثر أفراد الأسرة تعرضا للعنف، هي المرأة في الأسرة التقليدية والحديثة على حد سواء، فعلى الرغم من تعلمها وخروجها للعمل إلا أن ذلك لم يحد من تعرضها للعنف، حيث لا تزال رواسب النظام الأبوي تتحكم في معاملة الرجال للنساء، وتدفعهم إلى حرمانهن من حقوقهن في مواصلة التعليم أو اختيار الزوج، أو الحق في الميراث.

الكلمات المفتاحية: العنف؛ المرأة؛ النظام الأبوي.

Abstract

The phenomenon of violence should not be accompanied solely by beatings, but rather to highlight aspects that have been considered for years as a routine or masculine act in which men attempt to impose their existence on a society dominated by the patriarchal system. This has long been the subject of studies by many researchers, notably by its presence in the oldest human groups, the family has the particularity to distinguish itself from other groups, which obliges to surround them, to understand any phenomenon by depth, has been shown Family members subjected to violence are women in the Traditional and Modern Family as well, despite their learning and departure, this has not reduced their vulnerability to violence. The patriarchal system continues to control the treatment of women by men, depriving them of their right to continue their education, the choice of their spouses or the right to inheritance.

Keywords: violence, women, patriarchal system.

* داود نسيمة daouadnassima@yahoo.fr

مقدمة:

تركزت ظاهرة العنف على مر العصور آثارًا عميقةً على المجتمعات البشرية، وكانت مظاهرها سببا في اندثار العديد من الحضارات وقيام أخرى. يقول كارل ماركس: "إن أية ولادة لمجتمع جديد لابد وأن يسبقها العنف"¹. و مهما كان السبب المؤدي للصراع بين المجتمعات فإن بقاءها أو زوالها بعد ذلك يكون على الأغلب بعد مراحل من العنف. وقد دفع ذلك الجماعات الإنسانية إلى التفكير في إيجاد طرق لحماية وحدتها ومصادر رزقها، فالإنسان مدني بطبعه، وعيشه وحيدا يجعله عرضة للمخاطر، لذا فهو يلجأ إلى الاجتماع مع غيره، بعد أن أدرك أن الجماعة تشكل قوة أكبر من الأسلحة التي ابتكرها، ليس لردع كل أشكال العنف فقط، وإنما للمحافظة على الاستقرار والتعاون لخدمة الأرض، وإنتاج الخيرات، وازدهار التجارة بما يدفع للاتجاه أكثر نحو التحضر. وإذا كان تشكل المجتمع مستحيلا دون حاكم أو سلطة سياسية، فإن هذه الأخيرة لا يمكن ممارستها دون عنف، دون قوة لحمل الناس على مقتضيات الاجتماع والتعاون، ودفع عداوة الناس بعضهم على بعض. لذلك يقول فيبر: "إن جوهر السلطة هو ممارسة العنف، لأنه الوسيلة الوحيدة المميزة لها، فهناك علاقة وطيدة بينهما، ففي حال اختفاء ممارسة الدولة للعنف تعم الفوضى وتضيع مصالح المواطنين"². ولا تحتاج الدولة إلى العنف للحماية فحسب، بل لفرض سيطرتها داخليا على المواطنين، ممارسة ذلك من خلال مؤسسات وهيئات رسمية، وخارجيا لإثبات كيانها أمام الدول الأخرى.

ولا ينحصر وجود العنف في جانب معين من جوانب المجتمع، بل يمس كل الأنساق الجزئية المشكلة للمجتمع. وإذا كان الأمر كذلك، فهو يمس أصغر نواة فيها، وهي الأسرة. وسواء أكانت محلا للعنف أو مصدرا له، فهو مؤشر على وجود خلل في العلاقة بين الأفراد، يفضي إلى أضرار مختلفة. ومهما كانت العوامل المولدة له فإنه يبقى مستمرا عبر كل المراحل التاريخية مغيرا كلا من مظاهره والوسائل المستخدمة فيه.

– الحيدري ابراهيم ، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى، بيروت، 2015، ص. 65. ¹

– نفس المرجع، ص. 69. ²

أولا النظريات المفسرة لظاهرة العنف

تمهيد

استحوذت ظاهرة العنف على اهتمام الباحثين والعلماء منذ القدم، لانتشارها في كافة المجتمعات، وتطور وسائلها واختلاف مظاهرها. وبالموازاة مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية، تباينت التفسيرات العلمية لها. ففي القرن الرابع عشر مثلاً، نجد ابن خلدون يفسر العنف على أنه نزعة طبيعية فهو يقول: "من أخلاق البشر فيها الظلم والعدوان بعضهم على بعض، فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه، امتدت يده إلى أخذه إلا أن يصده وازع"¹

وهنا يبرز ابن خلدون مسألة كون العنف جزءاً من طبيعة البشر يولد معهم، وقد يلجأون لاستعماله إن لم يمنعهم من ذلك وازع، أي أن هذا الفعل العدواني يتقيد بأحكام دينية وأعراف اجتماعية، تحول دون انتشاره داخل الجماعة الواحدة. وفي حالة الدفاع عن الأقارب يصبح العنف صورة عن العصبية، ووسيلة للدفاع عن النفس والآخرين ضد من يهدد أمنهم وسلامتهم.

ومن جهته، " يرى كارل ماركس أن العنف هو إفراز تاريخي نتج عن تعارض المصالح بعد ظهور الملكية الفردية التي تقود دوماً إلى انفجار العنف"². وبذلك، فإن ماركس يجعل من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مصدراً للعنف، الذي تمارسه طبقة اجتماعية على الطبقات الأخرى. فالنزوع نحو السيطرة على الأرض و وسائل الإنتاج، ينجم عنه صراع بين الجماعات المتنافسة، ذات المصالح المتضاربة، يؤدي إلى ظهور نظام جديد قائم على أساس من يملك و من لا يملك، والسيد والعبد، لتتوالى الأنظمة التي تسودها الطبقية مستخدمة العنف أداة للحفاظ على وجودها ومصالحها الحيوية المتباينة.

وعلى مستوى العلاقة بين السياسة والعنف، " يتحدث فيبر عن مشروعية العنف المادي الملموس من طرف الدولة، وعن حقها في احتكار هذا النوع من العنف، لأن كل

- الحيدري ابراهيم، المرجع السابق، ص. 52.¹

- نفس المرجع، ص. 66.²

دولة هي جهاز مؤسس على العنف كما يقول تروتسكي¹. ويرى فيبر أن الدولة هي الجهة الوحيدة التي تمتلك حق استعمال العنف، لأن وجود طرف آخر يمارس العنف يشكل تهديدا لوجودها.

هذا، ولقد نشأت نظريات كثيرة عن العنف، سعت كل واحدة منها إلى تفسيره انطلاقا من مجال اختصاصها ومن وجهة النظر التي تشكلت لديها في إطار البحوث المتواصلة ضمن الاختصاص. سوف نتطرق باختصار إلى أهمها، قبل تناول ظاهرة العنف في الوسط الأسري.

1- النظرية البيولوجية:

وهي نظرية تحلل الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني بواسطة دوافع السلوك، التي تنطلق تلقائيا من قوة الغرائز البيولوجية. ولقد كان تشالز داروين أول من طور هذا المفهوم، وتبعه في ذلك أغلب العلماء الذين جاؤوا من بعده. "وفي تفسيره للجريمة كشكل من أشكال العنف، حاول سيزار لمبروز César Lombroso إعطاء تفسير بيولوجي للجريمة، منطلقا في ذلك من تكوينات عضوية محركة للفعل الإجرامي². و من جهته، فقد أشار جاكين 1971 Jaklin، في دراسة له صدرت عام إلى أن الذكور بوجه عام أكثر عدوانية من الإناث، وذلك للدور الذي يلعبه هرمون الذكورة³.

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للعنف على الجانب البيولوجي للإنسان، والمتمثل في العامل الوراثي والهرمونات والغرائز، أي أن الإنسان يولد حاملا لمسببات العنف، وتزيد استعداداته لممارسته مع زيادة نموه وإدراكه للمحيطين به. وبهذا فإن هذه النظرية تعتبر عوامل العنف فطرية، مهمة في ذلك دور العوامل الاجتماعية المتدخلة في اكتساب هذا السلوك، وهو ما دافعت عنه نظرية التعلم الاجتماعي.

2- نظرية التعلم الاجتماعي

- نفس المرجع، ص. 169.

-الحيدري ابراهيم ، المرجع السابق ص. 22.

-المريني نورة ناصر ، سارة ابراهيم المريني، الإساءة والعنف ضد الطفل، دار الكتب القطرية، قطر، 2013، ص26.

تقوم هذه النظرية على أساس أن معظم السلوك العدواني، يتم تعلمه من خلال الملاحظة والتقليد، وأن هناك ثلاث مصادر رئيسية للتأثير، والتي من خلالها يتعلم الطفل هذا السلوك، وهي: التأثير الأسري، تأثير الأقران، وتأثير النماذج الرمزية كالتلفزيون ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الأخرى. كما تفترض نظرية التعلم الاجتماعي، أن السلوك العدواني لا يتشكل فقط من خلال التقليد والملاحظة، بل إنه يتشكل أيضا من خلال تعزيز السلوك العدواني والعنيف. ومن جهة أخرى، فإن هذه النظرية سعت إلى إبراز العلاقة السببية، التي تربط بين السلوك العدواني والشعور بالإحباط¹.

في ربطها بين العنف وعاملي الملاحظة والتقليد، ترى هذه النظرية أن ممارستها تكتسب داخل الأسرة وخارجها، تحت تأثير شخصيات حقيقية أو رمزية، يتم ملاحظة سلوكها العنيف ثم يقع تقليدها في المواقف المناسبة، ليصبح جزءا من ردود أفعال الشخصية العنيفة، خاصة إذا تكرر ذلك السلوك أمامها عدة مرات. ويبين مضمون هذه النظرية أنها تغلب الجانب الاجتماعي على الجانب المؤثرة الأخرى، والتي تدخل ضمن العوامل المحددة، وخصوصا الجانب البيولوجي، الذي تستبعده ولا ترى فيه عاملا محددًا لظاهرة العنف، وبالتالي غير معول عليه في فهمها. إلا أن نظرية التعلم، من جهتها، تبقى غير كافية لفهم هذه الظاهرة، وهو ما يفسره وجود نظريات أخرى.

3- نظرية التحليل النفسي

تعتمد هذه النظرية على تصنيف العمليات العقلية إلى عمليات شعورية وعمليات لا شعورية، وهو تصنيف يساعد على فهم العمليات العقلية وتنظيمها، فالوالدان أو الأفراد الآخرون في الأسرة والمحيطون بالطفل، قد يمارسون سلوكيات تتسم بالعنف لاشعوريا، وذلك نتيجة لتعرضهم للعنف في صغرهم، على سبيل المثال. وبالتالي فإن هذه النظرية ترى أن السلوك العنيف نتيجة غريزة فطرية، وسلوك فطري غير متعلم تدفع إليه عوامل في تكوينه الفسيولوجي².

- نفس المرجع، ص. 25¹.

- المريخي نورة ناصر، سارة ابراهيم المريخي، المرجع السابق، نفس الصفحة².

ترى هذه النظرية أن ممارسة العنف ترجع إلى عوامل نفسية مرتبطة بماضي الشخص، الذي يجد نفسه، بشكل لاشعوري، أكثر ميلا للعنف في مراهقته أو شبابه، بسبب معاشته لنفس السلوك في صغره، فمثلا يمكن أن يمارسه بسبب العقاب الشديد الذي كان يتلقاه في الأسرة من طرف الوالدين أو الأخوة. وبهذا فإن هذه النظرية تستبعد تأثير التركيب البيولوجي والمحيط الاجتماعي في ظهور العنف.

4- النظرية السلوكية

ليس العنف، حسب هذه النظرية، هو النتيجة الضرورية لكل نزوة عدوان. فلكي تنتهي نزوة العدوان بفعل من أفعال العنف، هناك عوامل أخرى ينبغي أن تؤخذ في الحسبان مثل: نوع الإحباط، وشدة الرغبة في الوصول إلى الهدف، وقوة الإمكانيات الداخلية للسيطرة على الانفعالات، وطبيعة رد الفعل المتوقعة. ومن الفرضيات الهامة التي تقترحها هذه النظرية فرضية تربط بين عدد حالات الإحباط ودرجة قوة نزوة العدوان. فحتى الإحباطات غير الهامة، إذا تكررت كثيرا فإنها ستؤدي إلى إثارة النزعة العدوانية وإلى تقويتها¹.

إن هذه النظرية تعطي الأولوية للعامل النفسي في تنمية السلوك العنيف، بتركيزها على العلاقة بين عدد حالات الإحباط وحدة العنف، إضافة إلى تدخل بعض العوامل الأخرى المهيئة لظهوره، حيث يبدأ على شكل نزوة عدوانية ويتطور إلى عنف، وفقا لقوة هذه النزوة وتكرارها. فالشعور الذي ينتاب الإنسان بالفشل والعجز، بعد محاولات عديدة لتحقيق الأهداف المنشودة، قد يقوده إلى معاملة الآخرين بعنف، ومن الممكن حتى أن يؤدي نفسه، بمعنى أنه يقوم بتعنيف نفسه تعنيفا قد يصل إلى الانتحار.

5- نظرية العدوان الانفعالي

وهي من النظريات المعرفية، التي تربط بين العنف والمتعة. فبعض الأفراد يجدون متعة في إيذاء الآخرين، بالإضافة إلى منافع أخرى، فهم يستطيعون إثبات قوتهم، وسيطرتهم أو رجولتهم من خلال العنف، وبالتالي يلجئون إلى العنف للفت الانتباه، واكتساب الأهمية وتحقيق المكانة الاجتماعية. فقد أكدت الدراسات التي أجريت على العصابات العنيفة من الجانحين المراهقين، بأنهم يعتقدون على الآخرين ليس لسبب، إلا

- التير مصطفى عمر ، العنف العائلي، ط1، مركز الدراسات والبحوث، الرياض ، ص33.

من أجل المتعة التي يحصلون عليها من إنزال الألم بالآخرين، بالإضافة إلى تحقيق الإحساس بالقوة وال ضبط والسيطرة.¹

تنتمي هذه النظرية إلى النظريات المفسرة للعنف من جانب نفسي. ويحصر أصحاب هذه النظرية السلوك العنيف في شعور المعتدي بالمتعة، عند إيذاء الآخرين، مستندين في تفسيراتهم إلى نتائج أبحاث أجريت على مجموعة من المراهقين، على الرغم من طبيعة المرحلة التي تمر بها هذه الفئة، لإثبات ذاتها وقوتها في المجتمع. وهذا يعني أن الهدف من العنف هو تحقيق مصلحة ذاتية أكثر منها جماعية.

ثانياً: مظاهر العنف في الأسرة الجزائرية

تعد الأسرة أقدم الجماعات الإنسانية التي عرفها التاريخ، وعلى الرغم من ذلك فهي تظل أساس بناء المجتمعات واستمرارها إلى حد الساعة، وبداخلها يكتسب الأفراد المبادئ والقيم والأخلاق، وهنا تبرز أهميتها كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية ذات التأثير الواضح في بناء الشخصية.

وكما تؤثر الأسرة على الأفراد بداخلها، فهي تتأثر كذلك بتغيرات المجتمع الاقتصادية، والسياسية والثقافية. ويظهر ذلك في تغير حجمها وشكلها، وكذا مميزات علاقاتها الداخلية. وكون الأسرة ملجأً لاجتماع الأفراد، وتعاونهم، لا يستبعد أن تكون كذلك منشأً للصراع والعنف بنوعيه المادي والمعنوي، والذي يمارسه البعض منهم بحكم مكانتهم ودورهم. ويظهر ذلك من خلال شبكة العلاقات الأسرية مولدة الشعور بالحرمان والضعف، وهو ما يضع الفرد أمام خيارين: إما الامتثال والتكيف مع الوضع، وإما العصيان والتمرد، وخلق جو من الصراع، قد يؤدي في بعض الحالات إلى تفكك الأسرة، أو فقدان أحد أفرادها.

ولقد عرفت الأسرة الجزائرية هذه الظاهرة، ليس فقط في العصر الحديث، بل أنها كانت موجودة حتى في الأسرة التقليدية، مغيرة من مظاهرها في كل مرحلة تاريخية تمر بها، فما هي مظاهر العنف في الأسرة الجزائرية التقليدية والحديثة؟

1- الأسرة مجالاً أولاً للعنف

- - المرنخي نورة ناصر، المرنخي سارة ابراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص26.

لقد عرفت المجتمعات القديمة والحديثة على اختلافها مظاهر عديدة وأشكالا متنوعة للعنف، كما كانت أسبابه كثيرة ومختلفة، فلم تقتصر على موارد الرزق أو ملاجئ الأمن أو ممارسة السلطة، بل تعدت ذلك إلى المجالات الاجتماعية الأكثر حميمية. فقد كانت الأسرة المجال الذي شهد أول جريمة، بسبب الرغبة الجنسية في الأخت. وهو ما تنقله لنا الرواية الدينية متجاوزة في ذلك الدراسات الاجتماعية. " فأول جريمة عرفت البشريّة بين ابني آدم هابيل وقابيل نستطيع أن ندخلها تحت مفهوم العنف الأسري بمفاهيمه الحديثة في القرن الحادي والعشرين".¹

إضافة إلى ذلك فهي تظهر صورة عن الزواج في بداية نشأة الجماعات البدائية من خلال السماح بزواج الأخ من الأخت في المراحل الأولى من تكون المجتمعات. وبهذا تكون أسرة آدم عليه السلام، بالاستناد إلى الرواية الدينية هي أول مجال لممارسة العنف بأبشع أشكاله، وهو القتل، وأسوأ آثاره وهو تدمير العلاقات الإنسانية، باتخاذ القتل وسيلة لتحقيق أغراض مختلفة.

تقول الرواية: " إن آدم كان يزوج ذكر كل بطن بأنثى البطن الآخر، وأن هابيل أراد أن يتزوج بأخت قابيل، وكان أكبر من هابيل و أخت قابيل أحسن، فأراد قابيل أن يستأثر بها على أخيه، وأمره آدم عليه السلام أن يزوجه إياها فأبى، فأمرهما أن يقربا قربانا، وذهب آدم عليه السلام ليحج إلى مكة... فلما ذهب قريبا قربانا... فنزلت نار فأكلت قربان هابيل وتركت قربان قابيل، فغضب وقال لأقتلنك حتى لا تنكح أختي"² تبين لنا القصص الدينية أمثلة أخرى عن العنف الأسري، في قصة يوسف عليه السلام، وما فعله إخوته، حيث يذكر القرآن " حسد إخوة يوسف له على محبة أبيه ولأخيه ... وهم عصابة أي جماعة. يقولون: فكنا أحق بالمحبة من هذين... ثم اشتوروا بينهم في قتل يوسف، أو إبعاده إلى أرض لا يرجع منها".³

جبرين على الجبرين، العنف الأسري خلال مراحل الحياة، مؤسسة الملك فهد الخيرية، الرياض، 2005، ص. 13. ¹

-بن كثير اسماعيل، قصص الأنبياء، تحقيق عبد الحي الفرموي، دار الطباعة والنشر الإسلامية، مصر، 1997، ص. ص. 62-63. ²

- بن كثير اسماعيل، نفس المرجع، ص. 296. ³

على مستوى التنظير الاجتماعي، تبقى مسألة زواج الإخوة ظاهرة معترفا بها في تاريخ الزواج، من قبل باحثين اجتماعيين من أمثال لويس هنري مورغان Lewis Henry Morgan وفريدريك إنجلز Friedrich Engels . فقد ذكر إنجلز في كتابه " أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"، بخصوص الجماعات البدائية ما يلي: " في هذا الطور من العائلة، تشمل علاقة القربى بين الأخ والأخت العلاقة الجنسية فيما بينهما كشيء بديهي. ولذا يتألف الشكل المثالي لهذه العائلة من ذرية زوج واحد، يكون الجميع فيها في كل جيل من الأجيال المتعاقبة أخوة وأخوات فيما بينهم"¹. وبهذا تتفق النظرية الاجتماعية والرواية الدينية في اعتبار زواج الإخوة أول أشكال الزواج الذي عرفته المجتمعات.

في تفسير آخر لظاهرة العنف، تظهر الغريزة الجنسية بصفها دافعا لارتكاب جريمة القتل، داخل الأسرة، تسبب فيها الابن أوديب في قتل أبيه لتحقيق رغبته في الأم: "إن قتل الأب هو إحدى الجرائم التي كانت تبدو أفضح جريمة في نظر اليونانيين، وأن النصوص المروية كانت تجهد على الأغلب للتخفيف من قيمة فعله كهذه، إما بالتذرع برعونة أوديب الفتى، وإما بالتذكير أن أوديب لم يتعرف والده"².

وقد اتخذت نظريات التحليل النفسي من هذه الواقعة، منطلقا لتفسيراتها السيكلوجية لأسباب العنف: " يرى علماء...التحليل النفسي أن طاقة الليبيدو، أي الطاقة الجنسية بإمكانها الاندماج مع الطاقة العدوانية، مما يوفر طاقة إضافية للأنثى (الذات)"³.

2- مظاهر العنف الأسري الجزائرية التقليدية

للأسرة الجزائرية التقليدية مميزات لا يمكن إغفالها، عند الحديث عن ظاهرة العنف، باعتبار كونها تمثل السياق الذي ظهرت من خلاله الممارسات العنيفة، داخل

-فريدريك إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، تر: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1986، ص. ص. 44-45.¹

-كوليت استيه، أسطورة أوديب، تر: زياد العودة، منشورات الهيئة السورية للكتاب، 2012، ص. 22.²
- الحيدوي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 24.³

شبكة العلاقات الأسرية، وفي التنظيم الاقتصادي للعائلة، وفي الزواج. ومن بين هذه المميزات أو الخصائص نذكر ما يلي:

- العائلة أسرة موسعة

" حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية، وتحت سقف واحد هو (الدار الكبيرة) عند الحضر و(الخيمة الكبرى) عند البدو، إذ نجد من 20 إلى 60 شخص وأكثر يعيشون جماعياً"¹

لا تسمح العائلة التقليدية للأبناء بالانفصال عنها بعد زواجهم وإنشاء أسرهم، فهم يشاركون الأب السكن حتى يبقوا مترابطين، ويشكلون جماعة متعاونة، وبهذا تتسع العائلة جيلاً بعد جيل، حتى يفوق عدد أفرادها 50 فرداً، ولا بد أن هذا العيش المشترك قد فرض نمطاً مميزاً من السلطة، ومن يمثلها له طريقته الخاصة في التسيير والتنظيم تجعل الجميع يطيعه ويمثل لقراراته.

- العائلة أسرة أبوية

إن " العائلة الجزائرية أسرة أبوية (بطريقة)، حيث أن الأب فيها أو الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية"². هذه السلطة الأبوية، فرضت على مدى سنوات شكلاً مميزاً من العلاقات بين أفراد العائلة الواحدة، طابعها الاحترام والحشمة، خضوعاً لقرارات الأب أو الجد دون نقاش أو اعتراض، ومع ملكيتها لوسائل الإنتاج والسكن، فإن الجميع يشاركون في العمل والتوزيع، وهذا يزيد من قوة الجماعة وتضامنها في وجه أي عائق يمس تماسكها.

ولا يمكن القطع بعدم وجود أسر نووية في ذلك الزمن، مع الانتشار الذي عرفته الأسر الممتدة، وهو الشكل الذي كان يتغذى من وحدة الجماعة الملتفة حول الأرض مصدر الرزق، ومحل الإقامة المشترك، مفرزة نمطاً خاصاً من العيش والسلطة والأدوار.

- بوتفوشة مصطفى، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، تر: دمري أحمد، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 1984، ص 37.¹

- نفس المرجع، نفس الصفحة.²

هذه الخصائص المميزة للأسر التقليدية من شأنها أن تعطي صورة عن العلاقات الداخلية بين الأفراد، حيث يسهل إيجاد مظاهر للعنف، ونجد في علاقة الأب مع كل الأفراد، ما يكشف ذلك، فهو بسلطته وملكيته لوسائل الإنتاج، يعتبر صاحب القرارات النهائية، ولا يقبل اعتراضاً يرى فيه تجاوزاً لمكانته، وفي حالة وقوع ذلك وجب العقاب حتى لا يتكرر الأمر.

"الأب له مبدئياً سلطة مطلقة على أبنائه أمام الجماعة الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فهو يشكل عنصراً بارزاً في المجموعة أكثر ما يقرر"¹. وعلى هذا الأساس فإن العقاب الذي اتخذه الآباء في الأسر التقليدية يعتبر، من وجهة نظرهم، أسلوباً للحفاظ على النظام والانضباط وتحقيقاً لمصالح جماعية. أما من وجهة نظر الأبناء، فهو تضيق لحريتهم للسيطرة عليهم أكثر، وهو من مظاهر العنف، ذلك أن الأبناء يعيشون ضغطاً نفسياً وصراعاً بين حاجاتهم وبين الخوف من غضب الأب وعقابه، وفي الأخير يستسلمون لواقعهم وينشأون على نفس الأسلوب مع أبنائهم أيضاً، وهكذا استمر النظام الأبوي الصارم إلى أن مسه التغيير.

ويظهر العنف كذلك عند زواج البنت، وبالتحديد عند إكراهها على الارتباط بشخص لا ترغب فيه. فهي لا تملك حق الاختيار والاعتراض بعد قبول الأب، فهو من يقرر ولا كلام بعد كلامه. و" في هذا الإطار يدخل حق الجبر الذي يمارسه الأب على ابنته عند طلبها للزواج، غاضباً الطرف عن رأيها، مقرناً رضاها بسكوتها، مستبعداً منها كل معارضة أو احتجاج"². لا يعني ذلك أن كل الزوجات في ذلك الزمن كانت إجبارية، بل يمكن أن يحصل القبول من الطرفين، إذا كان الزوج من أقارب الزوجة، فهي تعرفه وقد نشأت على فكرة الارتباط به منذ صغرها، لذا فهي لن تعترض بعد أن ترسخت في ذهنها هذه العلاقة، ورضيت بقرار والديها على اعتبار أن هذا الزواج لمصلحتها.

ويظهر العنف ضد المرأة أيضاً عند توزيع الإرث، حيث تحرم الكثيرات منه، سواء أكن عازبات أو متزوجات، وينفرد ذكور العائلة باقتسامه بينهم بعد وفاة الأب، أو في

– بوتفوشوت مصطفى، المرجع السابق، ص 66.

– حمداوي محمد، "وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي"، مجلة إنسانيات، العدد 10، جانفي-أفريل، 2000، ص 202

حياته حين يحس هو الآخر بضرورة إعطاء كل واحد نصيبه تجنباً للصراع، متجاهلاً نصيب البنات، و متمسكاً بمعتقداته السابقة. " وكما تحرم المرأة من حقها في الاختيار أو أخذ القرار، فإنها تحرم من حقها في ملكية الأرض وتوارثها".¹

وتبقى المرأة محلاً للعنف أيضاً حتى بعد زواجها، ففي حالات كثيرة تضطر لقبول فكرة الزواج التعددي، لأنها إذا قارنته بالطلاق وجدته أقل منه ضرراً. ويوضح الجدول الآتي تطور هذا النوع من الزواج في المجتمع التقليدي:

الشكل (1): تطور نسبة الزواج التعددي في الجزائر

السنة	1911	1948	1954	1966
الزواج التعددي (%)	6.4	3	2	1.8

Source :Ali KOUAOUCI, **Familles, femme et contraception**, C.E.N.E.P,F.N.U.A.P,Alger, 1992 p.135.

يبدو أن الزواج التعددي كان متواجداً أكثر في المرحلة الاستعمارية وما قبلها، لينخفض بعد الاستقلال بشكل واضح بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ويرى الزوج في هذا الزواج مصالح شخصية واجتماعية، وإن اعترضت زوجته على ذلك في البداية، فإن رأيها لا يؤثر في قراره، وتعاني المرأة أثر ذلك في صمت رهيب، وهي تعلم أن هناك من تشاركها بيتها وزوجها مع إقرار النص الديني، وتأييد المجتمع بحقه الكامل في الزواج مرة أخرى.

يبدو أن المرأة كانت أكثر الأفراد عرضة للعنف في الأسرة التقليدية، فهي مضطرة لتنفيذ ما يقرره ذكور العائلة، وإن تعلق الأمر بمستقبلها. فهي لا اختيار لها سوى أن تكون ضحية لرواسب النظام الأبوي.

3- مظاهر العنف في الأسرة الجزائرية الحديثة

لقد كان للنظام الأبوي، في الأسرة التقليدية، دور في تشكيل مظاهر العنف، خاصة ما كان ضد المرأة، وعلى الرغم من التغيرات التي عرفتها هذه الأسرة أثناء

- نفس المرجع، ص 21.

تطورها، فلا زالت بعض رواسب هذا النظام عالقة في أذهان أفرادها لتظهر عليه في علاقاتهم.

ومن بين هذه التغيرات نذكر ما مس البنية الأسرية، حيث أن تغير " بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي، لم يكن ليزر بشكل واضح وسريع، إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي " فردي " يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري، ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان"¹

هناك عوامل متداخلة عديدة، أثرت في تقليص حجم الأسرة أو في وحدة الجماعة، أو أنها أضعفت تمسكها بالأرض. وقد تزامن ذلك مع الفترة الاستعمارية و بداية انتشار العمل المأجور بين الجزائريين، فتفككت العائلات الكبيرة إلى أسر " زوجية conjugales " تطمح إلى الاستقلالية المادية، وقد هاجرت نحو المناطق الحضرية، لتحقيق ذلك مستبدلة العمل الجماعي في الأرض، بالعمل في المصانع وغيرها من المؤسسات.

تعتبر الهجرة والعمل المأجور عاملين هامين في بداية انتشار الأسر النووية، المنفصلة مكانيا عن الأسرة الممتدة، والمرتبطة ثقافيا واجتماعيا بها. كما تعتبر أحد العوامل المحددة للتغيرات الاجتماعية، وما نجم عنها من آثار في بروز مظاهر جديدة للعنف الأسري. وتذكر الدراسات التي أمكننا الرجوع إليها أن من أسبابها: " تفكك العائلة الممتدة وقيادتها من طرف فرد كبير في السن، له كلمته المسموعة ووزنه، يلجأ له المتخاصمون والمختلفون من أفراد الأسرة، فيصلح بينهم بالتراضي، ويحافظ على الرابطة القوية التي تربط بينهم جميعا، وهو ما كان يمنع أو يقلل الوصول للعنف الجسدي، خاصة العنف الممارس ضد الزوجة، الأمر الذي تناقص وجوده اليوم"²

¹ -السويدي محمد ، مقدمة لدراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص89.

- خنيش دليلة، " ظاهرة العنف الأسري في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد

37/36، نوفمبر 2014، ص 98.

تظل المرأة معنفة جسديا ومعنويا حتى مع تعلمها ودخولها سوق العمل، بل يمكن القول أن هذه المكاسب، أي التعليم والعمل وغياها، أصبحت مصادر للعنف. " وأول مظاهر العنف الاقتصادي هو حرمان المرأة من العمل أي من الحصول على أي مدخول مادي، وبالتالي من المشاركة الاقتصادية للرجل التي سيقابلها مشاركة في اتخاذ القرارات...في حال السماح للمرأة بالعمل يتبين مظهر آخر يتمثل في أخذ مال المرأة والاستيلاء على راتبها الخاص"¹

إن عمل المرأة الجزائرية لم يكن أمرا حديثا، ففي المجتمع التقليدي عملت النساء إلى جانب الرجال في الحقول، غير أن مجال عملهن لم يتعد حدود الفضاء المنزلي. وبعد مراحل من التطورات التاريخية، تم السماح للنساء بالخروج للعمل، بل أصبح حقا من حقوقهن في مقابل بعض الشروط وضعتها لهن بعض العائلات كالمشاركة في الدخل العائلي، أو إعطاء جزء من راتبها أو كله بإرادتها أو رغما عنها للأسرة. وهنا يظهر العنف آخر تمارسه الأسرة من خلال الأب أو الأخ أو الأم على المرأة، قبل الزواج، أو يمارسه الزوج أو أحد أفراد عائلته عليها بعد الزواج. وتجد المرأة نفسها مهددة بالتوقف عن العمل، أو التعرض لشتى أشكال العنف إذا هي لم تلتزم بما أمرت به. فلا يكون لها مفر من الخضوع إلى هذا العنف أو ذاك : العنف إذا أرادت أن تتحرر بالعمل، و العنف إذا أردت أن تتحرر من الهيمنة الذكورية.

وإلى جانب الحرمان من الأجر، نجد الحرمان من الميراث، الذي استمر وجوده في المجتمع الحديث. فما زالت المرأة في بعض الأوساط الاجتماعية " تحرم من الميراث تجنباً للفتنة والمشاجرة في القرى والأعراش، وتؤكد على ضرورة احترام القرار، وعدم مخالفة أعراف المنطقة وعاداتها، التي لا يجب أن تخترق معتبرين أنها -الوثيقة- كحكم السلطان، وإلا سيصيب الذي لا يمثل لها الفقر والجوع والذل جيلا بعد جيل"² لقد حدد الدين والقانون للمرأة نصيبها من الميراث. ورغم إدراك الكثير من العائلات الجزائرية لذلك، فإنها تتمسك بأعراف الجماعة التي تنتهي إليها، والتي تقول

¹ - براهيمية نصيرة، "المرأة والعنف في المجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي

مختار عنابة، العدد 18، مارس، 2015، ص 117

-براهيمية نصيرة، المرجع السابق، ص. 2.

بأحقية الذكور دون الإناث في الميراث، لأنهن إذا تحصلن على نصيبهن وتزوجن، ذهب ذلك إلى أزواجهن.

هناك مثال آخر يعبر عن العنف الممارس على المرأة، " يتجلى في مجموعة من المظاهر منها: الحد من انخراطها في المجتمع وممارسة أدوارها، والحرمان من زيارة الأهل والأصدقاء والأقارب، والتدخل في علاقاتها الشخصية، والتدخل في اختيار الأصدقاء، وعلاقتها بالجيران، وحرمانها من إبداء الرأي في قرارات الأسرة وحتى قراراتها الشخصية".¹

فإذا تساءلنا عن الأسباب التي وراء ممارسة الرجل العنف وجدنا أن الصورة التي يحملها الرجل عن المرأة هي المحرك الأول لسلوكاته العنيفة. فهو يرى أنها ملزمة بطاعته واحترامه، لذا فهو يلجأ إلى التضييق من حريتها حتى يحافظ على مكانته أمام أهله ومجتمعه، وإن كان ذلك على حساب طموحاتها ورغباتها.

تتنوع أشكال العنف الممارس على المرأة في الأسرة الجزائرية الحديثة. فحسب بعض الدراسات، يتبين أن الزوجة " المعنفة موزع عليها أنواع كثيرة وأشكال من العنف، منها ما هو جسدي، متمثلاً في الضرب واللكم في الوجه والعين والذراع والركل بالأرجل، عموماً بنسبة 60% من النساء اللواتي اخترن من قبل هذه الدراسات عينة البحث، ومتمثلاً في العنف المعنوي لنفسه، الذي يأتي في المرتبة الثانية، ويتمثل في السب والشتيم والاحتقار، عموماً بنسبة 56% من هؤلاء النساء اللواتي خضعن للدراسة"²

جدير بالقول أن النساء لسن هن الفئة المعنفة الوحيدة في الأسرة الجزائرية. فالأطفال يتعرضون، هم الآخرون، بشكل ملحوظ لمختلف أشكال العنف، وترجع عوامله الأسرية حسب بعض الدراسات إلى " المستوى السوسيو - اقتصادي للأسرة، وتأثير الأساليب

- نفس المرجع، ص. 116.

-بوعلاق كمال، " العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علم

الاجتماع، جامعة وهران 2، 2017، ص. 174.

التربوية المعتمدة من أفراد الأسرة، وتأثير التصورات، وتأثير النماذج الأسرية للسلوك العنيف، وتأثير شكل الأسرة وحجمها، وتأثير الوضعية السكنية للأسرة¹ يبدو أن أكثر العوامل تأثيرا في تزايد ظاهرة العنف، ضد الأطفال في الوسط الأسري، تتمثل في الوضع الاجتماعي والاقتصادي. فالدخل الضعيف وما ينجم عنه من المشاكل كالفقر والمرض وعدم التمدرس، تسبب ضغطا على أفراد الأسرة تجعلهم يلجأون إلى تعنيف أبنائهم أو إخوتهم.

خاتمة

إذا كانت مميزات الأسرة الجزائرية التقليدية قد لعبت دورا أساسيا في بروز ظاهرة العنف، وممارستها بمختلف أشكالها، فإن تغير الأسرة وانتقالها من الامتداد إلى النووية، وعموما من الخصائص التقليدية إلى الخصائص الحديثة، لم يمنع من استمرارها وممارستها بأشكالها كذي قبل، خاصة ما كان من العنف ضد المرأة، التي عرفت أشكال مختلفة من الحرمان والتعسف، منها ما ارتبط بتعليمها أو عملها أو زواجها، وبصورة عامة حقوقها الشرعية. فقد كانت ضحية لأعراف مجتمع تقليدي يقر بتبعية المرأة للرجل، ويضع في يده السلطة المطلقة للتحكم في مستقبلها، وحياتها الخاصة، وإذا أبدت اعتراضا أو تمردا على قراراته استحققت شتى أنواع العقاب، من ضرب وسب وشتم. فهو يرى في ذلك تصرفا رجوليا، يحافظ من خلاله على مكانته داخل العائلة وأمام المجتمع. أما في المجتمع الحديث، ومع خروج المرأة لطلب العلم وللعمل، فقد اختلفت نوعا ما مظاهر العنف، وتعددت أسبابه كاستغلال المرأة في سوق العمل والاستفادة من أجرها بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي جعل العنف الواقع على المرأة، والممارس من قبل الرجل، بصفته واحدا من أفراد الأسرة، يغير شكله ولا يغير مضمونه.

- عريادي حسان، " العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2005، ص. 1.259

مراجع الدراسة:

- الحيدري ابراهيم ، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى، بيروت، 2015.
- بن كثير اسماعيل ، قصص الأنبياء، تحقيق عبد الحي الفرماوي، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، 1997.
- جبرين علي الجبرين، العنف الأسري خلال مراحل الحياة، مؤسسة الملك فهد الخيرية، الرياض، 2005 .
- فريدريك انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1986.
- كوليت استييه، أسطورة أوديب، ترجمة : زياد العودة، منشورات الهيئة السورية للكتاب، دمشق، 2012.
- السويدي محمد ، مقدمة لدراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- بوتفوشيت مصطفى ، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- التير مصطفى عمر، العنف العائلي، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1997.
- المريخي ناصر نورة ، المريخيابراهيم سارة، الإساءة والعنف ضد الطفل، دار الكتب القطرية، الدوحة، 2013.
- . حمداوي محمد ، " وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي"، مجلة إنسانيات، العدد 10، جانفي - أفريل، 2000، ص 3-26.
- براهيمية نصيرة، " المرأة والعنف في المجتمع الجزائري " ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، العدد18، مارس، 2015 ، ص 107-120.
- خنيش دليلة، " ظاهرة العنف الأسري في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 36/37، نوفمبر 2014، ص 91-105.

- عريادي حسان، " العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2005.
- كمال بوعلاق، " العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران2، 2017.